**المـــعـــامـــــلـــــــة داخــــــــل المـــــؤســـســــات العــــقـــــابــــيــــة- الإصلاحية:**

 تـــعـــتـــمد المعامــلـــة علـــــــى درجــــة الـــرعــــايـــــة التي تبذلها المؤسسة العقابية في تأهيل النزلاء, وأن مدى الاهتمام بالنزيل لــتـــقـــــويم سلوكه يـــتـــوقف على معرفة العوامل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، وإن أهم واجب يقع على عاتق المؤسسة العقابية هو التأكيد على فــــحــــص النزيل ودراســـــة حالته لـــتــــقــــريــــر المعـــامــــلـــة التي ستوضع له خلال فترة مكوثه داخل المؤسسة العقابية, وهذا ما يعرف بالتصنيف . بعد ذلك يجب الاهتمام بالوسائل المباشرة التي تحقق أهداف المعاملة فـــي إصــــلاح النزيـــل وإعــــادة تـــأهيــــله اجتماعياً, وهــــي الرعــــايــــة الصحية والعلاج الطبي للنزيل، إضافةً إلى الاهتمام بالتعليـــــم والتــــهــــذيـــــب وضرورة قيـــامه بالعمل داخل المؤسسة العلاجية, كما يجب الــعـــمـــل علـــى ضـــمـــان عـــدم قطــع العلاقـــة بين النزيل والمـجـــتـــمــع وذلـــك بالاهتمام بـــمــوضوع إجـــازات النزلاء وتـــنـظيـــم المراسلات والزيارات لهم.

**الـــتـــــصــــــــنـــــــيــــــــــــف:**

 لــم تــــكـــن فـــكرة التصنيف معروفة في الماضي, بل كان يُــــزج في السجن جـــــــمــــــيـــع الأشــــخـــاص الذي رغب المجتمع بالتـــــخلـــص منهم كـــالأشرار والمذنبين والمدمنين وذوي العاهات العقلية, ولم يــؤخذ بنظر الاعتبار نوع الجريمة المرتكبة أو جنس المحكوم عليه أو المدة التي سيمضيها في السجن. وأدى تطور علم العقاب إلى ضرورة تفريد المعاملة العقابية المسندة إلى الدراسة العلمية للنزيل للكشف عن خطورته الإجرامية واعتماد أُسس معينة في إصلاحه؛ فنجم عن ذلك إنشاء مكاتب للتصنيف, فالمؤسسة العقابية تظم المختصين بالشؤون الطبية والنفسية والاجتماعية. وتعد كل من الأرجنتين وبلجيكيا أوّل دولتين أنشئتا مكاتب للتصنيف عام 1907, وبعد الحرب العالمية الأولى انتشرت هذه المكاتب, وفي الوقت الحاضر تظم المؤسسات العقابية في كافة دول العالم هيئات مختصة بتصنيف النزلاء.

**تـــــــحـــــديـــــــد مــــــفــــهـــــــوم الــــتــــــصـــــــنــــــيــــــف:**

 تــــعـــريـــف التــــصـــنيــــف: هـو تقــســيم النزلاء إلى مجموعات متشابه, وإيــــداعـــهم مؤسسات عقابية ملائمة, وإعــــداد خطة لـتأهيل كل نزيل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية, ومـــراعـــاة مـــلائــمـــتها لكل مرحلة من مراحل التنفيذ. والتصنيف يعني أيضاً وضع قوالب معينه يندرج تحتها المجرمون بحسب أوصافهم وحالتهم الصحية والنفسية والظروف الاجتماعية والبيئة المحيطة بهم، بحيث يعتمد عليه كأساس للمعاملة بعد وقوع الجريمة ليستوي في ذلك أن تتخذ هذه المعاملة صورة عقوبة أم تدبير احترازي منفردين أم مجتمعين.

 ويعتمد بـــرنــــامــج المـــعــاملـــة على الـــفــحـــص حيث لا يمكن أن يوجد تصنيف بدون فحص بايولوجي ونفسي وعقلي للنزيل, ينجم عنه تحديد نوع المعاملة العقابية التي سيخضع لها. والتصنيف ليست عملية جامدة بل هي عملية مستمرة طيلة فترة مكوث النزيل في المؤسسات الإصلاحية.

 وكان تحديد مفهوم التصنيف موضع اهتمام الحاضرين في مؤتمر لاهاي الدولي عام 1950؛ حيث انقسم المُـؤتمرون إلى اتجاهين, ذهــــب الاتجاه الأول إلى أن التصنيف هــو: عمــليــة فحــص المحكوم عليه وتـــشــــخـــيـــص حالته ورســـــم برنامج للمعاملة العقابية ملائم له وتـــطــبـــيـــقــه عليه. ورأى أصـــحــاب الاتــجاه الثاني أن التصنيف هــو: تــــوزيــــع المحكوم عليــــهـــم عـــلى المؤسسات العقابية وتـــــقــــســــيـــمـــهــم داخل المؤسسة الواحدة إلى فئات متعددة. ويــمــكــن القــول بـــأنــه يـــمـــيــل أصحاب الاتجاه الأول إلى الـــتـــوســـع في مفهوم التصنيف بــحيـــث يشمل: الـــفــحـــص وأساليــــب المعاملة العقابية, بـــيـــنـــما يُـــــضَـــيــق أصحاب الــمــــذهـــب الثانــي في مفهومه ويـــــرونَ أنــــه يـــشـــمل عمليــــة التـــوزيــع فقط وما يتبعه من معاملة عقابية ملائمة لكل حـــــالــــة.

 وقـــد أشارت مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين إلى مــــســــألــــــة التصنيف, وركزت على ضرورة إجراء الفحص عند تصنيف النزلاء, وبـــيـــنت أنه يـــجــب أن يعد بــــأســـرع ما يمكن لكل مسجون مـــدَّة عقوبته معقولة وعـــقـــب قبوله وبــــعــد دراســــة شخصيته بـــــرنـــــامــــج علاجي خاص به فــي ضوء المعلومات التي يحصل عليها بـــشــــأن حاجاتــــه الشخصيـــة وقدراته وميوله واستعداده. (القاعدة ـــ69 ).